

الازمة الاثيوبية بعيون فرنسية وامريكية



تناول الكاتب الفرنسي، رينيه لوفور، المختص بالشؤون الاثيوبية، ازمة نظام الحكم في اثيوبيا في مقال تحليلي نشرته جريدة " لوموند " الباريسية في نهاية العام المنصرم، تحت عنوان " مسألة القوميات في اثيوبيا غدت انفجارية ". ومساعد وزير الخارجية الامريكي السابق للشؤون الافريقية كتب تحليلا موجزا عن الازمة الاثيوبية في مطلع هذه السنة الجديدة بعنوان " اثيوبيا في مفترق طرق مشؤومة ".

ونقدم فيما يلي ملخصا لما ورد في التحليلين الفرنسي والامريكي:

أولاً: كتب رينيه لوفور في جريدة " لوموند " الصادرة في 29 ديسمبر 2017:

1 - ارتكبت مواجهات دموية بين الاورومو والصوماليين والامهرا والتجراويين، وان رئيس الوزراء هيلي ماريام دسالين أقر " بأن الجهاز الامني غير قادر على أداء واجبه الدستوري".

2 - بات الشعب الاثيوبي يتساءل ما إذا كانت ثمة حكومة تدير شؤون البلاد.

3 - لم يعقد البرلمان الاثيوبي جلسة لمناقشة ازمة البلد.

4 - منذ سقوط النظام العسكري في عام 1991، احتكر ملس زيناوي السلطة وحصرها في شخصه، وبعد غيابه المفاجئ في عام 2012 انهار هرم السلطة، وولجت الجبهة الشعبية لتحرير تجراي في يم أزمة حادة.

5 - يشعر الاورومو بأنهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، ويتهمون النخبة التجراوية بالاستمرار في السيطرة على الجيش والاجهزة الامنية وعلى الجزء الكبير من القطاعات الاقتصادية العامة وشبه العامة. ويتهمون السلطة بطردهم جماعيا من أرضهم لمصلحة المستثمرين، هذا مما فجر موجة مظاهرات عارمة منذ عام 2015 قمعتها السلطة بعنف، وذهب ضحيتها ما يربو على الف قتيل، واعتقل عشرات الالاف، وفرضت حالة الطوارئ في البلاد دامت عشرة أشهر.



6 - منظمة اورومو الشعبية الديمقراطية، احد اقطاب الائتلاف الحاكم مع الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، والحركة الديمقراطية الوطنية الامهرية والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب اثيوبيا، والتي كانت وعلى مدى ثلاثة عقود تدور في فلك الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، اختارت لأول مرة قادتتها بحرية، وتبنت الانتقادات الاساسية التي وجهها الشارع الاثيوبي للسلطة القائمة، هذا مما اكسبها شعبية لا نظير لها. والحركة الديمقراطية الوطنية الامهرية تضامنت مع منظمة الاورومو لكي تتحرر هي الاخرى من " الهيمنة التجراوية ". علما ان الاورومو والامهرا يمثلان الغالبية العظمى من الشعب الاثيوبي.

7 - واللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير تجراي وفي اجتماعها الاخير الذي دام 35 يوما، وبدلا من البحث عن أسباب الازمة الاثيوبية في السياسة المعتمدة، حصرت مشاكل البلاد في بعض الشخصيات القيادية التي لم تجر فيها تعديلات جوهرية، ولجأت الى حلول أمنية، وكالت جملة من الاتهامات الى عناصر "

اورومية حتى النخاع " وفئات " شوفينية امهرية " تحركها مصر وارتريا على حد زعمها.

8 - اثيوبيا بسكانها البالغ 100 مليون نسمة والذي يعتمد ربعمهم على المساعدات الغذائية الدولية، مهددة بالانفجار، واذا ما حدث ذلك فإن السيناريو الصومالي مقارنة بما سيحدث في اثيوبيا خاصة وفي المنطقة عامة يعتبر بمثابة " نزهة " على حد تعبير رئيس وزراء اثيوبيا الراحل ملس زيناوي، يقول الكاتب الفرنسي رينيه لوفور.

ثانيا: كتب هيرمان كوهين في 2 يناير 2018:



1 - المادة 39 من الدستور الاثيوبي المعتمد في عام 1994 تنص من الناحية النظرية على ان " كل امة وقومية وشعب في اثيوبيا يتمتع وبلا شرط أو قيد بحق تقرير المصير، بما فيه حق الانفصال ". ولكن عمليا تهيمن الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية بصورة مركزية على مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والامنية.

2 - تهيمن الجبهة الشعبية لتحرير تجراي على الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية المهيمنة بدورها على اثيوبيا.

3 - مع نهاية عام 2017 بدأت سيطرة الجبهة الشعبية لتحرير تجراي في التفسخ.

4 - لم تعد منظمة الاورومو الشعبية الديمقراطية وحركة الامهرا الوطنية الديمقراطية تقبلان توجيهات الحفنة الحاكمة في أديس أبابا.

5 - هناك ثمة مؤشرات تدل على ان العنف في الاقليم الاورومي والصومالي الذي نجم عنه نزوح ما يزيد على 750 الف مواطن اثيوبي، تقف وراءه قيادة الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، وذلك من باب الانتقام من تصاعد موجة الخروج من بيت طاعة السلطة المركزية.

6 - أسباب الازمة الاثيوبية تكمن ضمن عوامل اخرى في :

6 - 1 - احتكار الثروة والسلطة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تجراي.

6 - 2 - استغلال النظام الحاكم للورقة الاثنية للتفرقة بدلا من التوحيد.